جمهورية العراق

وزاره التعليم العالي والبحث العلمي

كليه التربيه للعلوم الانسانيه

جامعه البصره

قسم التاريخ

الممارسات القمعيه للنظام الملكي في العراق

(١٩٤٥-١٩٥٢)

بحث تقدمت به الطالبه

زينب فالح عبدالحسن

الى قسم التاريخ في كليه التربيه للعلوم الانسانيه في جامعه البصره
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في كليه التربيه للعلوم الأنسانيه

بأشراف

د . جعفر عبد الدايم بنيان

1442هـ

2021 م

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العلي العظيم

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عوناً وسنداً لي ، وكان لدعائهما أعظم الأثر في مسيرتي الدراسيه

* **إلى اساتذتي وأهل الفضل علي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحه والتوجيه والارشاد .**

شكر وتقدير

الحمدالله الذي ذكر شرف للذاكرين وشكره فوز للشاكرين
وحمده عز للحامدين
وطاعته نجاه للطائعين والصلاه والسلام على خاتم الانبياء
والمرسلين محمد
وال بيته الطيبين الطاهرين قال رسول الله صل الله عليه واله
وسلم
(من لم يشكر الناس لم يشكر الخالق)
فبعد الانتهاء من هذا البحث يطيب لي في مقام الشكر ان
اسجل بامتنان شكري
وتقديري الى استاذي المشرف الدكتور
(جعفر عبد الدايم البنيان)
كما اتقدم بشكري الى عائلتي لمساندتهم لي في الدارسه

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
المبحث الاول : الوضع السياسي في العراق خلال عقد الاربعينات	٢- ٦
المبحث الثاني : المماسات القمعية خلال وزارة أرشد العمري	٧ - ١٠
المبحث الثالث : الموقف الشعبي من معاهدة بورتسموث	١١- ١٥
المبحث الرابع : الموقف الوطني من مشروع تقسيم فلسطين وهزيمة ١٩٤٨	١٦ - ٢١
المبحث الخامس : قيام انتفاضة ١٩٥٢ في العراق	٢٢- ٢٦
الخاتمة	٢٧
قائمة المصادر	٢٨ - ٢٩

المقدمة

بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية والازمات الاقتصادية التي تعرض لها الشعب انعكس ذلك على الاوضاع الداخلية في العراق والذي أدى الى الوعي السياسي لدى الشعب العراقي بعد الحرب وظهرت الاحزاب السياسية مرة ثانية بعد انقطاعها فترة من الزمن كما برزت مجموعة من الشخصيات المهمة التي لعبت دوراً مهماً في تغير وضع العراق خلال هذه المدة نلاحظ على أبناء الشعب العراقي واجه الاضطرابات بالقوة والشجاعة ، وكان نتيجة ذلك انتفض الشعب العراقي ضد الحكومات من خلال وثبة كانون الثاني عام (١٩٤٨) انتفاضة عام (١٩٥٢) .

اما بعد تم اختيار موضوع (الممارسات القمعية للنظام الملكي في العراق ١٩٤٨ – ١٩٥٢) انها فترة مهمة في تاريخ العراق السياسي لمعرفة اهم الصراعات والازمات السياسية والانقلابات التي مر بها الشعب العراقي خلال هذه الفترة .

وقد قسم البحث الى مقدمة وخمس مباحث وخاتمة وقائمة مصادر ، اما المبحث الاول فكان بعنوان الوضع السياسي في العراق خلال عقد الاربعينات ، اما المبحث الثاني كان بعنوان الممارسات القمعية خلال وزارة أرشد العمري ، اما المبحث الثالث كان بعنوان الموقف الشعبي من معاهدة بورتسموت ، اما المبحث الرابع بعنوان الموقف الوطني من مشروع تقسيم فلسطين وهزيمة سنه ١٩٤٨ ، اما المبحث الخامس كان بعنوان قيام انتفاضة ١٩٥٢ في العراق .

ومن اهم المصادر المعتمدة قي هذا البحث التي توزعت على المباحث ، كتاب (بريطانيا والعراق حقبة من الزمن) وكتاب انقلاب الوصي في العراق للمؤلف محمد حمدي الجعفري ، وكتاب تاريخ العراق الحديث والمعاصر) للمؤلف محمد سهيل طقوش ، وكتاب (سقوط النظام الملكي في العراق) للمؤلف فاضل حسين ، وكتاب (تاريخ الوزارات العراقية) للؤلف عبد الرزاق الحسني ، وكذلك بعض المصادر الاخرى

المبحث الاول : الوضع السياسي في العراق خلال عقد الاربعينات

كان العراق احد الدول التي عانت من ويلات الحرب العالمية الثانية فقد اصبح البلاد خلال الحرب العالمية الثانية معسكراً مهماً للقوات البريطانية وطريق لمرور مساعدات الحلفاء الى الاتحاد السوفيتي الى جانب انخفاض المستوى المعاشي للفرد واستشراء ظاهرة الغلاء وانعدام الحريات السياسية وسريان الاحكام العرفية التي فرضتها الحكومات المتعاقبة منذ احداث حركة مايس ١٩٤١ والتي اصطدم فيها الجيش العراقي والجيش البريطاني وسميت هذه الحركة بحركة رشيد عالي الكيلاني وكان الشعب ينتظرون لانتهاء تلك الحرب لكي يتمتع بالحياة التي كان القادة السياسيون يطلقون الوعود للشعب بين فترة واخرى يوعدون الشعب بالانفراج السياسي والازدهار الاقتصادي الذي سيعم البلاد اذا مانتصرت القوى الديمقراطية في الحرب

وبانتهاء الحرب لم تشهد البلاد تغيراً واضحاً على الصعيد الداخلي ولم يف القادة السياسيون بوعودة للشعب فازدادت الشقة بينهم .[١]

برزت عوامل عدة دفعت الى التغيير منها ؟

-ازدياد عدد الطلاب وبخاصة في المعاهد العليا وكان لذلك علاقة في تكثيف النشاط السياسي وزيادة فاعليته وانضمام الكثير من افراد الشعب الى جانب القوى السياسية المعارضة للنظام الملكي.[٢]

-الاثر الذي تركته حركة رشيد عالي الكيلاني في نفوس العراقيين وبحاصة بعداعدام بعض قادتها وقد كشفت تلك الاحداث عن الروح الوطنية الصارمة التي يتمتع بها الشعب العراقي .

-انشاء الجيل الجديد من الشباب للدعاية الشيوعية التي كان يروجها مؤيدو المعسكر الاشتراكي.

لم يحرك النخبة الحاكمة في البلاد اي تغيير باتجاه الاوضاع السياسية الداخلية فظهرت كتل وجماعات عديدة ابرزها جماعة كامل الجادرجي صاحب جريدة صوت الاهالي وجماعة عبد الفتاح ابراهيم وجماعة عزيز شريف وكذلك جماعة المحامي يحيى قاسم والحزب الشيوعي العراقي السري وجماعة محمد مهدي الجوهراي وهو من الديمقراطيين وكان هدفهم الحصول على الاستقلال وجلاء القوات البريطانية عن العراق.[٣]

---

١)محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، ط١ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٤٢

٢) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٢٠٥

٣) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١٤٠

مع بداية عام ١٩٤٤ بدأت العلاقة الوثيقة بين الوصي ونوري السعيد علاقة متوترة وصارت بينهم الكثير من الخلافات على العديد من القضايا مما ادى بالسعيد الى تقديم استقالته من الوزارة الثامنة في ٣ حزيران ١٩٤٤ وفي اليوم نفسه اختار الوصي المرشحين الى المنصب وهما : حمدي الباجه جي وارشد العمري الذي اقترح بأن يعمل تحت رئاسة الباجه بدلاً من رئاسة الوزراة . لقد عدت وزارة الباجه وزارة انتقالية تأخذ على عاتقها تمهيد الطريق اما وزارة تلغي القيود التي فرضتها الحرب وتهيء مستلزمات عالم مابعد الحرب واستمر الباجه جي يمارس وزارته على هذا النحو ولكن لم يمضي وقت طويل حتى ظهر الخلاف بين بعض الوزراء وكانت اول مشكلة واجهت وزارة الباجه هي وضع الخطط لاصلاح الجيش فقد اراد الفريق رنتن المفتش البريطاني في الجيش العراقي تقليل الوحدات العسكرية العراقية والغاء فرقتين من الفرق الاربع وعلى اثر ذلك ولغيره من الاسباب استقال الباجه جي في ٢٨ اب ١٩٤٤ وفي ٢٩ اب ١٩٤٤ اعاد الوصي تكليف الباجه جي تشكيل وزارته الثانية واستمرت هذع الوزارة ثمانية عشر شهراً وكانت هذه الوزاره اطول وزارة عراقية شطراً من عمرها السنة الاخيرة من الحرب العالمية الثانية التي انتهت في ٨ ايار ١٩٤٥ والاشهر الستة الاولى من عهد السلم كانت بعض الانجازات قد سجلت لصالح وزارة الباجه جي فقد اطلق سراح عدد من المعتقلين السياسين الذين شاركوا في انقلاب رشيد عالي الكيلاني ولعقداء الاربعة عام ١٩٤١ كما خفف من شدة الرقابة على الصحافة ونظراً للفساد الذي انتشر في جهاز الدولة على اثر التضخم النقدي الذي ساد في العراق نتيجة ارتفاع عدد الجيش البريطاني خلال احتلاله الثاني للعراق ١٩٤١.[١]

ومع تطور مفاهيم العمل السياسي وازدياد الوعي في اعقاب الحرب العالمية الثانية لدى القوى والجماعات الوطنية العراقية ونواب المعارضة تعرضت حكومة الباجة جي بانتقادات واسعة ولم يكن ذلك خافياً عن بريطانيا التي طرحت على الوصي لتلبيه بعض المطالب الشعبية ومراعات انتقادات القوى الوطنية فدعى الوصي الى عقد اجتماع لاعضاء البرلمان والقى خطاباً سياسياً كان الخطاب مفاجئة لرئيس الوزراء حمدي الباجه جي ودعا الى بعض الاصلاحات لرفع مستوى المعيشة للعمال وتحقيق العدل الاجتماعي اما في البرلمان فقد وجه النواب بعض الانتقادات الى حكومة الباجه جي انها لم تكن قادرة على تطهير ادارة الدولة من الفاسدين كما طالبوا باستقالة وزارة الباجه جي ويفسح المجال امام وزارة جديدة قادرة على تنفيذ الاهداف

ادرك الباجه صعوبة الاستمرار في العمل مع هذه الانتقادات في البرلمان والصحافة العراقية فقدم استقالة وزارته الثانية في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ وبذلك فسح المجال امام وزارة جديدة تستطع ان تنقل العراق من عهد الحرب الى عهد السلم الجديد .[٢]

---

١) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة ، زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٦٥

٢)طارق مجيد تقي العقيلي ، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٣٢١

عانى العراقيون كثيراً من خلال الحرب العالمية الثانية فانعدمت الحريات الديمقراطية واعلنت الاحكام العرفية وعدل الدستور لزيادة صلاحيات الملك بمنحه حق اقالة الوزارة عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة وقيدت الحريات الشخصية وحرية الصحافة وارتفعت الاسعار وحدثت مشاكل تموينية حادة ويعد العراق من البلاد التي تضررت بشكل كبير من الحرب حيث اصبح معسكراً للقوات البريطانية وطريقاً مهماً لمرور مساعدات دول الحلفاء الى الاتحاد السوفيتي بعد الضغظ الكبير من قبل ابناء الشعب العراقي وافقت الحكومة العراقية على ترخيص اجازات للاحزاب السياسية التب اخذت تطالب تللك الاحزاب الحكومة بتنفيذ مطاليب الشعب الداعية الى الاصلاح في الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية ومقاومة المشاريع الاستعمارية وماكانت الاجابة من الحكومة التضييق على الاحزاب السياسية ومكافحتها وما كانت نتيجة الرفض الحكومي الانتقاض ابناء الشعب العراقي ضدهم في الكثير من المحافل وكان من اهم تلك الانتفاضات وثبة كانون الثاني عام (١٩٤٨) ضد المعاهدة العراقية – البريطانية وانتفاضة عام (١٩٥٢) وعام (١٩٥٦) وكذلك وقف ابناء الشعب العراقي ضد هذه الاحلاف والتكتلات التي اقامتها الحكومة العراقية. [١]

بعد فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة عام ١٩٤٥ وتوليه السلطة أحيا امال الجماعات السياسية في العراق فقد كانت ترى في هذا الفوز انتصاراً للشعوب الواقعة تحت السيطرة البريطانية باعتبار ان هذا الحزب يميل الى التفاهم مع تلك الشعوب فقد غير هذا الحزب نتائج الانتخابات مما شجع الجماعات السياسية على المطالبة باطلاق الحريات السياسية على المطالبة باطلاق الحريات السياسية والغاء الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية التي فرضتها ظروف الحرب وبقيت سارية حتى ذلك الوقت كما طالبت بالغاء الرقابة على الصحف واشتدت مطاليبها باسقاط الامتياز الذي رجح بريطانيا في معاهدة ١٩٣٠ فظهرت فئتان :

الاولى : تمثل الجيل القديم من الساسة الذين لم يفضلوا اجراء الاصلاح العام الا انهم يؤمنون بأن العلاقة مع بريطانيا امر جوهري بالنسبة لمستقبل العراق ويطلق عليهم الافندية الذي يرتدون السدارة.

اما الفئة الثانية : تضم الذين يعارضون بريطانيا والحكومة في الاسس الاجتماعية والاقتصادية وغالبيتهم من انصاف المتعلمين وهؤلاء يؤلفون نسبة عالية من الشعب .

اما سلطة بريطانيا التي كانوا يسعون لتعزيز نفوذهما في العراق والمنطقة من التهديد الذي بات يشكله الاتحاد السوفيتي على مصالحها فقد كان موقفها قلقاً من سياسة الضغط والكره التي تمارسه الحكومة العراقية ضد الشعب . [٢]

---

١) مهند عبد الكريم ابو رغيف ، الاحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي ابان العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٨٦

٢) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، المصدر السابق ، ص ٤٣

بعد عودة الوصي الى بغداد دعا الى عقد اجتماع والقى خطاباً اعلن فيه عزم حكومته على اطلاق الحريات والسماح بتأليف الاحزاب السياسية في البلاد وطالب من المواطنين ليمارسوا حقوقهم الديمقراطية واشار الوصي الى اصلاح قانون الانتخابات ودعا ايضاً الى بعض الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وكان هذا الخطاب هو استجاب بنصيحة بريطانيا التي اشارت عليه بضرورة تغيير طريقة الحكم الذي فرضته الحرب

كان اول اجراء اتخذه الوصي هو تكليف توفيق السويدي بتشكيل الحكومة الجديدة ، وتوفيق السويدي هو احد الساسة الجيل القديم الذين واكبوا تاسيس الدولة العراقية منذ تنصيب الملك فيصل الاول عام ١٩٢١ على العراق وكان البريطانيون يصفونه بالثغلب الماكر لمهارته العالية في عالم السياسة وقد وافق السويدي على هذا التكليف تشكلت وزارته في شباط عام ١٩٤٦ واكد على السعي لازاله كافه القيود التي فرضتها ظروف الحرب من قوانين استثنائية والغاء الرقابة على الصحف والسماح بتشكيل الاحزاب السياسية وتشريع قانون الانتخابات والسعي لتطوير قطاعات الدولة وتحسين الادارة والجيش.[١]

اعلنت الوزارة الجديدة في بيان لها انها ستسعى الى نقل البلاد من حال الحرب الى حال السلم عبر الغاء الاحكام العرفية وغلاق المعتقلات ووعدت الحكومة على الصعيد الخارجي بتعديل المعاهدة عام ١٩٣٠ لكونها تنسجم مع روح ميثاق الامم المتحدة والعمل على الصعيد العربي على تعزيز جامعة الدول العربية بدأت الوزارة اعمالها في ظل ظروف داخلية ودولية جديدة ة وهي تطمع الى تحقيق وعودها فاغلقت معتقل الرمادي والغت الاحكام العرفية والرقابة على الصحف وانهت العمل بمرسوم صيانه الامن العامة وسلامة الدولة وسحمت باصدار صحف جديدة واجازات نقابات عمالية وعدلت قانون الانتخاب وسمحت وزارة توفيق السويدي السماح بتشكيل الاحزاب السياسية وهي حزب الاستقلال وحزب الاحرر وحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب والحزب الشيوعي

لم تكن هذه الاحزاب السياسية التي اجازتها وزارة توفيق السويدي بالشيء الجديد في العراق فقد مارس العراقيون الحياة الحزبية منذ تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، وقد وصفت السفارة البريطانية هذه الاحزاب بأنها مجموعة من الاحزاب الطامعين في السلطة وانها تشكل خطورة على الحكم والحكومة .[٢]

---

١) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ، المصدر السابق ، ص١٤٥

٢) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، المصدر السابق ، ص٢٠٧-٢٠٨

أعدت وزارة توفيق السويدي المشكلة في تلك الظروف بأنها وزارة متحررة وتقدمية الى حد ما وذلك لما قدمته من انجازات كانت هذا الانجازات مقبولة لدى الحركات والقوى الوطنية فعلى الرغم من ان الوزارة لم تستمر الا ثلاثة اشهر وبضعة ايام لكن توفيق السويدي قام خلال مدة وزارتة بتعليق القانون العراقي واغلاق معتقل الفاو كما اصدر قانوناً انتخابياً جديداً حافظ على مرحلتي الانتخاب لكنه قسم العراق الى مئه دائرة انتخابية اتاح هذا القانون تمثيلاً اكبر في المناطق الحضرية التي كان عدد سكانها ينمو بسرعة

لم تسلم وزارة توفيق السويدي من انتقاد الحركة الوطنية وصحافتها فقد نشطت احزاب المعارضة الصغيرة واصبح نشاطها اكثر وضوحاً في المدن الكبيرة لاسيما في بغداد كما عادت الصحافة ووسائل النشر الى الساحة على ناشط بعد سنوات من الصمت القسوي وفتحا المجال للتعبير على الانتقادات للاوضاع السياسية والاقتصادية فضلاً عن نشر الافكار الجديدة عن مستقبل العراق وفي ظل من المشاعر الاستياء الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن انعدام العدالة البنوي الطويل الامد في العراق بدت نشاطات احزاب المعارضة والنقابات الحديثة التشكيل بأنها تعد بمرحلة من تصاعد الاحتجاج الاجتماعي فنظمت اضرابات في ميناء البصرة وتواصل الاضراب بين عمال سكك الحديدية العراقية .[١]

هدد اطلاق الحريات النظام الملكي والفئة السياسية التقليدية وكبار الملاك فاتفقت مصالحهم على مقاومة وزارة توفيق السويدي واسقاطها والقضاء على المكتسبات التي حصل عليها الشعب في عهد وزارة توفيق السويدي واتبعوا اسلوب الاضراب من اجل هذه الغاية فامتنع سبعة عشر عضواً من اعضاء مجلس الاعيان عن حضور جلسات المجلس لتعطيل النصاب وعدم التصديق على قانون الانتخاب الجديد وانضم الوصي الى جانب هذه المعارضة وهو الذي ايد وزارة توفيق السويدي ظاهرياً فقط وادرك الان خطورتها على النظام الملكي ووعد الاعيان باستقالة الوزارة بعد التصديق على قانون الانتخاب

وادرك توفيق السويدي في ظل هذه الظروف الصعبة الى تقديم استقالتة في ٣٠ ايار ١٩٤٦ واتهم رئيسها كلا من نوري سعيد وارشد العمري بتزعم المؤامرة ضده واجباره على الاستقالة

وكان من الطبيعي ان تستنكر الاحزاب السياسية والجماعات الوطنية اجبار الوزارة على الاستقالة والطريقة التي تمت به وقد خشيت على ضياع مكتسباتها واوضحت ان توجه الوزارة في ادارة السياسة العامة لم يطمئن مصالح واهواء بعض الجهات فلجأت الى اجبار الوزارة على الاستقالة .[٢]

---

١) طارق مجيد تقي العقيلي ، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، المصدر السابق ، ص ٣٢٥

٢) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، المصدر السابق ، ص ٢١٤

المبحث الثاني : الممارسات القمعية خلال وزارة ارشد العمري

عهد الوصي عبد الاله بعد اقاله وزارة توفيق السويدي الى ارشد العمري تشكيل الوزارة الجديدة في ١ حزيران / ١٩٤٦ وارشد هو احد الاعيان الذين اضربوا عن حضور جلسات الاعيان لاسقاط وزارة توفيق السويدي وكان واضح ان وزارة ارشد العمري جاءت لتصفيه الاحزاب الوطنية العاملة في الحركة الوطنية وشل الحياة الحزبية والغاء بعض الاحزاب المجازة

وشن ارشد العمري وزارته حملتها الارهابية بالقاء القبض على اعضاء الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني مؤيديها بتهمة الدعوة الى قيام تظاهرة دعت اليها الاحزاب السياسية للاشتراك معها بهدف تقديم مذكرة الى مجلس الوزراء طالبين من رئيس الوزراء عرض قضية فلسطين على مجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة فاعتبر رئيس الوزراء انها تحريض للقيام بثورة مسلحة بل غالى ارشد العمري في اعتبار كل من أيد هذه التظاهرة شريكاً في هذه المؤامرة ثم شن حملة ظالمة في فصل او عزل كل موظف يتعاطف مع الحركة الوطنية فساد جو ارهابي لامثيل له ذلك الزمان

قام الحزب الشيوعي بقيام تظاهرة في ٢٨ حزيران ١٩٤٦ عجزت شرطة الحكومة عن تفريقها وقد اخترقت شارع الرشيد حيث قدر عددها قرابة العشرة الاف متظاهر وعند عبورها الجسر متجهه الى السفارة البريطانية لتقديم مذكرة احتجاج على سلوك الحكومة البريطانية من موقفها تجاه القضية الفلسطينية وتأييدها المنحاز لتقرير لجنة التقسيم واذا بالشرطة تطلق الرصاص بكثرة على المتظاهرين فسقط عدد من القتلى والجرحى واشتدت حملة الاهارب على العمال المصوبين في شركة النفط الذين يطالبون برفع اجورهم المتدنية وبدلاً من ان تعالج الحكومة الحالة المأسوية للعمال فانها لارضاء السفارة فتحت النيران على العمال الامنين فقتلت ستة عشر عاملاً ومراه وطفلاً . ولم ينج الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسة كامل الجادرجي من هذه الحملة سواء في حملته او في توقيفه وسجنه لايام [١]

ان ارشد العمري قد ضبط الامور بشكل قوي وكان شديد المركزية اذ ربط به الاجهزه المختلفة للدولة وعاد الى كبت الحريات وضغط على الاحزاب حتى كثرت الشكاوى .[٢]

---

١) سالم عبيد النعمان ، (نصف قرن من تاريخ وطن) عرض موجز لتاريخ الحركة الوطنية العراقية ، ط١ ،دار المدى للطباعة والنشر ، ٢٠١٢ ، ص٣٠٩- ٣١٠

٢) محمود شاكر ، التاريخ المعاصر بلاد العراق ، (١٩٢٤- ١٩٩١) ، ط١ ،بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤٦

في ٢ تموز ١٩٤٦ احتجت الاحزاب العراقية الخمسة على هذا الحادث ورفعت مذكرة الى رئيس الوزراء وقد طلبت الاحزاب في هذه المذكرة (١) الاسراع في اطلاق سراح الموقوفين (٢) لاسراع في تاليف هيئة قضائية تقوم بالتحقيق لتحديد مسئولية اطلاق النار (٣) اعادة النظر في سياسة الوزارة واطلاق حرية الصحافة المعطلة والكف عن التضييق على الحريات العامة بما فيها حرية النشر والاجتماع والاضراب والتظاهر وفسح المجال للاحزاب لتمارس حقوقها كاملة غير منقوصة

عند تأليف وزارة ارشد العمري اشيع بأن الوزارة ضد الحريات الديمقراطية فصرح ارشد العمري لرؤساء الاحزاب انه يستنكر ما اشيع عن الغاء الحريات العامة او الانتقاص منها وقال ان وزارته انتقالية عرضها اجراء الانتخابات في جو من الحرية التامة ولكن الوزارة قامت بسلسلة من الاعمال المناقضة لحرية الرأي وعطلت بعض الصحف وانذرت بعضها وقد كتب كامل الجادرجي مقالاً عن الغاية الخفية وراء خطة ارشد العمري قال فيه ان الناس قابلوا اسناد رياسة الوزراء اليه ينفور بل شي من السخرية ووصفها بانها (حيادية ، انتقالية) رجعية تمهد لاقطاب الرجعية وان هذا خطر جسيم يهدد البلاد .[١]

في ٣ تموز ١٩٤٦ اضرب عمال شركة النفط في كركوك مطالبين بزيادة اجورهم وتهيئة دور سكن لهم وتخصيص وسائل نقل لهم واعطائهم النفط الاسود واجور سفرهم وغير ذلك وقد استجابت الشركة لبعض هذه المطاليب مما جعل العمال يواصلون حتى يوم ١٢ تموز حيث فرقت الشرطة تجمعهم في منطقة (كاوورباعي) مما اسفر عن ذلك مقتل وجرح عدد منهم وقد اتخذت الاحزاب الخمسة مواقف ضد الحكومة وقدمت احتجاجاتها على هذه الحادثة وطالبت باجراء تحقيق عادل ومعاقبة المسيئين وراحت صحف الاحزاب تتحدث عن فاجعة كركوك وتشجب اجراءات السلطة القمعية كما اصدرت بيانات احتجاجية وقدمت مذكرات بنفس المضمون الى الجهات الرسمية في الدولة .[٢]

امر مدير شركة كركوك عبد الرزاق فتاح وبايعاز من متصرف لواء كركوك حسن فهمي باطلاق النار على المتظاهرين فقامت الحكومة الشرطة باطلاق النار عليهم فقتلت (١٧) عاملاً وعدداً من الجرحى . [٣]

---

١) فاضل حسين ، الحزب الوطني الديمقراطي ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص٥١

٢) حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر (العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨ – ١٩٥٨) ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٠٦

٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص١١١

اقامت وزارة ارشد العمري ثلاث دعاوى على كامل الجادرحي صاحب جريدة صوت الاهالي ومديرها المسؤل لنشرها مقالاً بعنوان (الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة) بتاريخ ١٠ تموز ١٩٤٦ ومقالاً بعنوان (الحادث المؤسف في كركوك – بيان الحكومة يكشف عن اعمالها الاعتدائية) بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٤٦ ومقالاً في حقل (بريد الاهالي) بعنوان (اطلاق الرصاص على المتظاهرين) قد زعمت الحكومة ان هذه المقالات تدعوا لتشويش الرأي العام واستفزازه ضد الحكومة واضعافها لغايات غير حسنة واثارة الكراهية والبغضاء بين الطوائف وتحريض الاهلين على التمرد والعصيان واحداث مشاغبات وثورة وتحسين الجرائم التي يرتكبها المتمردون والمتظاهرون وتشويقهم بقدم الانقياد للقوانين وقد طلبت الحكومة محاكمة الجادرحي وفق المادة ٨٩ والمادة ٦ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي والمادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات . (١)

ادت تلك السياسة التي اتسمت بالقمع الى استياء شديد بين الاوساط الوطنية وهو مادفع بالاحزاب الوطنية المعارضة الى تقديم احتجاجات رسمية الى البلاط واقامة تجمعات مناوئة للحكومة .
ففي ٣٠ اب دعت احزاب الاتحاد الوطني والشعب والوطني الديمقراطي الى اجتماع لها ورفعت احتجاجاً ضد الحكومة وممارساتها القمعية ضد المواطنين وطالبت باستقالة هذه الوزارة واقامة وزارة دستورية تحظى برضا الشعب
أبدت السفارةالبريطانية عدم ارتياحها من اندفاع ارشد العمري ومغالاته في استخدام القوى والعنف وكان ارشد العمري مصدر قلق لدى السفارة البريطانية باستخدامه العنف والقوى ضد القوى الوطنية قد يدفع الاخيرة لاستخدام العنف ايضاً ضد السلطة فتضطر للالتجاء للجيش فيتحرك هذه لتغيير النظام
من جانب ان ارشد العمري لم يكن مقتنعاً بوجهة نظر السفارة ففي ايلول ارسل وزير خارجيته فاضل الجمالي الى لندن لمناقشة الحكومة البريطانية في كيفية الحصول على دعم شامل لسياسته فكان وزير الخارجية البريطاني بيفن غير مؤيد لوجهة نظر العمري بل كان متطابقاً مع رأي السفارة البريطانية في بغداد واستغل بيفن وجود الجمالي في لندن واخبره بأن الوقت قد حان للدخول بمفاوضات حول تعديل معاهده ١٩٣٠ . (٢)

---

١) فاضل حسين ، الحزب الوطني الديمقراطي ، المصدر السابق ، ص ٥٣- ٥٤

٢) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق ، المصدر السابق ، ص ١٥٩

على الرغم من وجود ارشد العمري في رئاسة الحكومة الا ان هناك رجلين فقط اخذ على عاتقهما مسئولية تنقيح المعاهدة هما نوري السعيد والوصي عبد الاله وفي ١٩ تشرين الثاني دعى الوصي نوري السعيد الى اجتماع في السفارة البريطانية وتم الاتفاق على البدء بالمفاوضات وبعد الانتهاء حدد الطرفان النقاط المهمة لاجراء المفاوضات غير ان المشكلة التي جابهت السفارة البريطانية هي ان نوري السعيد لم يكن رئيساً للوزراء وان ارشد العمري ليس الرجل الملائم لهذا العمل ويجب ان يكون نوري سعيد طرفاً في المفاوضات كي يسهل الطريق للمحادثات العسكرية فأرسلت السفارة البريطانية برقية الى بيفن تحثة على تشجيع الوصي لاقصاء ارشد العمري وتعيين نوري سعيد محله
وقد عملت السفارة البريطانية بكل جهد على ازاله ارشد العمري من الحكم بكل الطرق والوسائل . (١)

طلب ارشد العمري من الوصي اصدار قانون الطوارئ غير ان الوصي لم يقبل ذلك لان الظروف لم تكن مواتيه. (٢)
لقد كان واقع الاشهر الست من عمر وزارة ارشد العمري مريراً وولدت سياستها شكاً لدى الوصي واخرين على قدرة ارشد العمري على احتواء الاضطراب الاجتماعي المتنامي ضد الوزارة ولما لم يحرك البلاط الملكي ساكناً لجات الاحزاب والقوى الوطنية الى الاحتجاج العلني والاجتماعات العامة والمقالات الصحفية المنتقدة ، ففي ايلول ١٩٤٦ اعلن عمال المطابع اضراباً عن العمل تضامناً استمر عشرة ايام لم تصدر خلالها في العراق سوى صحفيتين طبعتهما الحكومة في مطبعتها الرسمية هما صحيفة (الاخبار) وصحيفة (العالم العربي) وتولى رجال الشرطة توزيعهما في غمرة هذا الاضطراب والظروف ضاقت السبل بوجه ارشد العمري فلم يجد من مخرج سوى تقديم استقالة حكومته في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ تاركاً الحكم لحكومة جديدة . (٣)

---

١) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، المصدر السابق ، ص٥١

٢) محمود شاكر ، التاريخ المعاصر بلاد العراق ، المصدر السابق ، ص٢٤٧

٣) طارق مجيد تقي العقيلي ، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، المصدر السابق ، ص٣٢٦

المبحث الثالث : الموقف الشعبي من معاهدة بورتسموث

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الامم المتحدة ان المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ قداستنفدت اغراضها واصبحت غير ذات موضوع وان العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب ان تكون وفقا لاحكام ميثاق لامم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين في الحقوق والواجبات وان ذلك الميثاق الغى المعاهدة – البريطانية التي تتناقض مع المادة (١٠٣) من الميثاق

رغبت بريطانيا في تحديد صفة الشرعية للمعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ وفي توسيع الامتيازات العسكرية بحيث يكون العراق باجمعه مطاراً للقوات البريطانية بدلا من مطاري الحبانية والشعيبة وحدهما كما كان الامر في معاهدة ١٩٣٠ دارت مفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد ولندن خلال الفترة ٨ مايس ١٩٤٧ – ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ انتهت بتوقيع معاهدة جديدة في ميناء بورتسموث البريطاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ وسميت شعبيا باسم معاهدة بورتسموث.[١]

تضمنت معاهدة بورتسموث الامور التالية :

١-الدفاع المشترك وتأليف هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين الدولتين تعرف باسم (لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك) تقوم بوضع الخطط للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين والتشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب .

٢-حرية استعمال بريطانيا للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة بدون مقابل .

٣-تقديم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية على الاراضي العراقية ومن ذلك استخدام السكك الحديد والانهر والموانيء والمطارات وخطوط المواصلات ويلاحظ على المعاهدة انها ابقت القيود الثقيلة وقد عدت انتصاراً لبريطانيا .[٢]

---

١)فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، منشورات مكتبة افاق عربية للنشر ، بغداد ، ص١٤

٢)ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، دار ابن الاثير ، الموصل ، ١٩٨٩ ، ص١٦٢

استقبلت الجماهير العراقية المفاوضات وتوقيع المعاهدة بطريقة اخرى هي النضال اليومي لاسقاطها وكانت بداية النضال ضد محاولة بريطانيا ربط العراق بمعاهدة جديدة

نسب الى فاضل الجمالي وزير الخارجية ونشر في يوم (٤ كانون الثاني ١٩٤٨) زعم فيه ان الانتقادات التي تعرضت لها المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ ترجع الى السياسة الحزمية في البلاد واثنى على بريطانيا لموافقتها على القيام بالمفاوضة قبل انتهاء اجل المعاهدة في ١٩٥٧ .

قوبل تصريح فاضل الجمالي بالمعارضة الجماهيرية في يوم (٥كانون الثاني) يهتفون ضد المعاهدة العراقية – البريطانية وضد الصهيونية وانضمت الى المظاهرة جماهير طلابية كبيرة من طلبه الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية الامر الذي دفع الشرطة الى التصادم مع المتظاهرين فجرح عدد من الطلبه واجتمع مجلس الوزاء برئاسة صالح جبر وقرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق اعتباراً من ٦ كانون الثاني وتشكيل لجنة ادارية للتحقيق

كان رد الفعل الشعبي لحادثة الحقوق قوياً واصدرت الاحزاب السياسية بيانات استنكرت فيه اعتداء الشرطة على الطلاب وطالبت باطلاق سراح الطلبة المعتقلين واستئناف الدراسة . الا ان توقيع المعاهدة في (١٥ كانون الثاني) التي نشرت في الصحف العراقية في اليوم التالي اشعل فتيل الانتفاضة.[١]

نشرت الاحزاب العراقية (حزب الاستقلال ، وحزب الاحرار ، والحزب الوطني الديمقراطي) في صحفها عن المعاهدة ودعت الاحزاب السياسية كافه ابناء الشعبي لاحباط هذا المشروع الذي وصفته بالمشروع الاستعماري الجديد وطالبت برفضه ومقاومته

اضرب طلاب المدارس والمعاهد العلمية وانضموا الى عامة ابناء الشعب وخرجت جموعهم الى الساحات والشوارع يهتفون بسقوط المعاهدة وعاقديها وسقوط الانكليز وعملاتهم ، وحشدت الحكومة قواتها لمقابلة المتظاهرين وتفريقهم ، واشتبكت معهم في معارك دامية في انحاء كثيرة من جانبي الكرخ والرصافة وقد تساقط في تلك الاشتباكات عدد كبير من الجرحى وبعض القتلى .[٢]

قامت مظاهرة كبيرة في (٢١ كانون الثاني) قد ادى ذلك الى اصطدامات دموية وقع فيها عدد من القتلى والجرحى دخلت قوات الشرطة الى المستشفى الملكي ووجهت النار على الطلاب وتسببت في قتل وجرح البعض منهم مما ادى الى استنكار الاطباء وتقديم استقالاتهم.[٣]

---

١)ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، المصدر السابق ، ص١٦٢

٢) محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٢٢٩

٣) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص٥٥٨

عقد الاجتماع في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ وحضره اكثر من خمسة وعشرين سياسياً وقال الوصي في الاجتماع (اننا والحكومة كنا نعتقد بأن مشروع المعاهدة هو في مصلحة الشعب وقد رأيتم ماوقع في البلاد احداث مؤلمة حول هذه المعاهدة)

كاد رئيس الوزراء صالح جبر يحاط علماً وهو في لندن بالاجتماع الذي عقد في البلاط الملكي انه موقن بأن البرلمان العراقي والشعب العراقي سيجدان في المعاهدة الجديدة مايحقق الاماني تحقيقاً كاملاً وان بعض العناصر الهدامه من الشيوعلين والنازيين التي اعتقلها عام ١٩٤١ استقلت فرصة غيابه واحدثت القلاقل في البلاد وانه سيعود فوراً وسيحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتماً

ان وزير الوزراء صالح جبر بعث الى وزير خارجية بريطانية المستر بيفن بورقة وقال انه يعتقد بأن ماورد في اخبار بغداد مبالغ فيه وان الرأي العام لم يطلع على حقيقة الموقف وانه مدفوع بتحريض الكثير من الموتورين والفوضويين والهدامين ، وكان العرض من هذا تمكين بيفن من تحقيق حملة مجلس العموم البريطاني عليه بسبب الاحداث الجارية في العراق واضطراره الى الالحاح على الوفد العراقي بوجوب العوده الى العراق فوراً لتنوير الرأي العام فيه بمحاسن المعاهدة ووجوب قبولها .[١]

ادى هذا التصريح الى تجدد المظاهرات الشعبية في (٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤، كانون الثاني) وتحددت اهدافها بالامور التالية :

١-اسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل وزارة وطنية جديدة .

٢-حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس حر يمثل اماني الامة ومطاليبها الوطنية .

٣-جلاء جميع القوات البريطانية عن العراق حالاً .

٤-تحقيق أماني الشعب الوطنية في الحرية والكرامة والاستقلال.[٢]

---

١) عبد الرزاق الحسني ، احداث عاصرتها ، ط١ ، دار الرافدين ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٢٩٥

٢) ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، المصدر السابق ، ص ١٦٤

وفي يوم ٢٥ كانون الثاني هدأت الحالة في بغداد وقامت جهات مجهولة بتوزيع مناشير غير مذيلة تتهجم على الحركة الوطنية والوثبة وتتهمهما بانهما من عمل الشيوعية الدولية والصيهونية العالمية بهدف اشعال الفتنة في البلاد وصرف الارهاب عن القضية الفلسطينية ووضع العراق الى احضان روسيا

وفي المحافظات (الالوية) خرجت مظاهرات واسعة استطاع المتضرفون (المحافظين) ان يسيطروا عليها ويقللوا نطاقها وان يحافظوا على الوضع العام في معظم المراكز المهمة الان المظاهرة التي خرجت في السليمانية كانت تهتف لصالح الروس ، واختطف المتظاهرون احد المدرسين الانكليز في المدينة واحرقوا المعهد البريطاني فيها ، اما السفارة البريطانية وبالرغم من كونها كانت تقوم بدور واضح عند الازمات الا انها في هذه الوثبة ظلت بعيدة عنها تحاشاً من حدوث صدام يؤدي الى تصعيد الموقف ويعرض مصالحها للحظر ورغم ان نوري السعيد اطلع السفارة بانه يجب اهمال هذه المعاهدة على الاقل في الوقت الراهن حتى تهدأ الاوضاع الا انها فاقدة القوة لان الوصي كان بعيداً عنها وكان لاشتداد التظاهرات في مختلف انحاء بغداد والضغط الذي مارسته الاحزاب وتعرضها للمنشأت البريطانية وبعض الدوائر الحكومية رغم الاجراءات الشديدة التي تخذتها الحكومة قد دعت الوصي عبد الاله لان يتراجع ويعلن بأنه يعد ابناء الشعب العراقي بعدم الموافقة على ايه معاهدة مالم تحظ بموافقة الشعب وتضمن حقوق الشعب وامانيه الوطنية [١]

وكان هذا الاعلان مثار دهشة الاوساط البريطانية على موقفه الضعيف هذا وفي الواقع كان الوصي مضطراً لتهدئه الوضع الداخلي المتوتر كما كان في الوقت نفسه ضربة قوية لسياسة وزير خارجية المستر بيفن وقد حملت الصحف الصحف البريطانية عليه والتنديد به . وفي حين وجد البيان صدى ايجابياً لدى الاوساط الشعبية والسياسة الوطنية .

عاد صالح جبر مع الوفد المفاوض من لندن يوم ٢٦ كانون الثاني واذاع فور وصوله بياناً على الشعب يدعوه فيه الى التزام جانب الهدوء والسكينة لكي يتسنى له ان يشرح للرأي العام ما التبس عليه من بنود المعاهدة وان يوضح للشعب انها جاءت ضامنه لمصالح البلاد ومحققه لامالها وأمانيها

صدرت الاوامر الى قوات الشرطة بأن تأخذ مواقفها في اهم المراكز في انحاء العاصمة خاصة التي تسيطر على الشوارع والساحات العامة وكان لبيان رئيس الوزراء هذا رد فعل شديد على الرأي العام واشعر الشعب بأن الوصي لم يكن جاداً في الخطوة التي اتخذها باجتماع البلاط ولم يصدر بيانه الا الالخداع ابناء الشعب وتحذيرهم . [٢]

---

١) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، المصدر السابق ، ص٦٠-٦١

٢) محمد مهدي كبة ، مذكراتي في الصميم ، المصدر السابق ، ص٢٣١

استمرت المظاهرات في ٢٧ / كانون الثاني فزحفت مظاهرة من جانب الرصافة الى جانب الكرخ قابلتها تظاهرة اخرى كانت متوجهه من الكرخ الى جانب الرصافة فاجتمعتا على جسر المأمون فتصدت لها الشرطة فقتل بعض المتظاهرين وسقط بعضهم الاخر في النهر واستطاع الباقون النجاة

كانت حادثة جسر المأمون القشة التي قصمت ظهر صالح جبر فاستقال ثلاثة وزراء وعشرون نائباً احتجاجا على الاسلوب الذي عالجت فيه الحكومة المظاهرات كما استقال رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب الذي شاهد الحوادث بنفسه فتغير الوضع لغير صالحه فقد دعا الوصي الى عقد اجتماع سياسي واسع في القصر حضره رؤساء الاحزاب السياسية ورؤساء الوزراء السابقين ورئيساً مجلسي الاعيان والنواب وممثلو الكتل

اذاع الوصي عل اثر هذا الاجتماع بياناً الى الشعب العراقي ووعد فيه بالايبرم ايه معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية وقد عد الوطنيون هذا البيان بمثابة اول انتصار لهم وفي الوقت الذي اصر فيه صالح جبر على تهديده باستخدام القوة للقضاء على المظاهرات غير ان الوصي طلب منه الاستقاله وترك الحكم وما ان قدم على ذلك حتى توقفت المظاهرات وهدأت البلاد .[١]

كان وقع البيان على الجمهور سيئاً عندما اعلن بالراديو لان اعتبر تحدياً للناس من رئيس الوزراء وتهديداً لهم باستعمال الشدة اذا لم يتصاعوا له ولا يضاحاته فزادت المشاكل وزاد الهياج وتفاقمت الامور اكثر فاكثر واستمرت الحالة حتى اذاعت الحكومة بياناً رسمياً تهدد فيه باستخدام القوة اذا استمر الهياج ولم يثمر ذلك ولم يولد الا نتيجة معكوسة بالصخب والتوتر اذ اذاع الوصي نبأ استقالة الوزارة وللنظر في تأليف وزارة جديدة.[٢]

ان الانتفاضة التي قابل بها الشعب العراقي دللت على الوعي الذي تمتعت به الجماهير وحركتها الوطنية لم تكن الوثبة حدثاً منفصلاً عن احداث العراق السابقة والوطن العربي

وكان من ابرز مميزات الوثبة اتساقها وشمولها فهي لم تكن مقتصرة على الطلبة والعناصر المثقفة ولاجماعات الاحزاب والفئات المنظمة بل كانت شاملة جارفة هزت اعماق الجماهير الشعبية كما انها لم تكن مقتصرة على العاصمة وحدها بل امتدت الى انحاء العراق .[٣]

---

١) محمد سهيل طقوش ، المصدر السابق ، ص٢٢٥

٢) توفيق السويدي ، مذاكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط٢ ، الاردن ، ٢٠١٠ ، ص٤٠٨

٣) ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص١٦٥-١٦٦

المبحث الرابع : الموقف الوطني من مشروع تقسيم فلسطين وهزيمة سنة ١٩٤٨

اصبحت القضية الفلسطينية محور السياسة العربية منذ الحرب العالمية الاولى وبعد ان اصدر بلفور وعده في (٢ تشرين الثاني ١٩١٧) الذي نص على انشاء الوطن القومي لليهود وكان الوطن العربي في تلك الفترة تحت السيطرة الاستعمارية الكاملة والاحتلال المباشر

كان العراق قبل الحرب العالمية الثانية مسانداً للقضية الفلسطينية فقد أيد الشعب العراقي الثوار الفلسطينين اثناء ثورتهم (١٩٣٦- ١٩٣٩) ضد الانتداب البريطاني وضد الهجرة اليهودية الواسعة الى فلسطين فتطوع عدد كبير من الشباب العراقي للجهاد في فلسطين ومساندتها مادياً ومعنوياً وان القضية الفلسطينية كانت احد الاسباب التي فجرت التناقضات بين العراق وبريطانيا عام ١٩٤١ وأدت الى الحرب العراقية – البريطانية في (مايس ١٩٤١) ولم يستطع العراق ان يقدم شيئاً يذكر من اجل فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة للاحتلال البريطاني واستخدام القسوة والارهاب لشل النشاط القومي

قوبل قرار التقسيم باستنكار واسع في ارجاء الوطن العربي وفي بغداد خرجت مظاهرات طلابية كبيرة ظهرت يوم (٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧) احتجاجاً على قرار التقسيم وتنديداً بمواقف الدول الكبرى ولكن الشرطه استطاعت تفريق المظاهره وتجددت المظاهرات في يوم (١كانون الثاني) فخرج طلاب المدارس الثانويه والمعاهد والكليات بشكل مظاهرتين كبيرتين في شارع الرشيد وكان المتظاهرون يهتفون بحياه فلسطين ويطالبون بفتح ابواب التطوع لانقاذها واعترض المتظاهرون موكب الوصي اثناء مروره في شارع الرشيد الا ان الشرطة استطاعت تفريقهم واصدرت الاحزاب العلنية (الاستقلال الاحرار ، الوطني الديمقراطي) بيانات استنكرت فيها قرار التقسيم واخذت الصحف الحزبية والاخرى تطالب بوجوب وضع الخطط العملية لانقاذ فلسطين والوقوف بوجه تنفيذ قرار التقسيم اما الاحزاب الشيوعية في الوطن العربي فقد تغيرت مواقفها من القضية الفلسطينية واسرعت الى تأييد قرار التقسيم. [١]

كانت الصيهونية العالمية قد عزمت ومنذ مطلع القرن العشرين على انشاء دولة لليهود في فلسطين فقد سعت بكل جهودها للعمل على تنفيذ تلك الفكرة وجسدت كل طاقاتها لاجل هذا الهدف لقد كانت القضية الفلسطينية تهم الشعب العراقي لاسباب وطنية وقومية [٢]

---

١) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١- ١٩٥٣ ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦ ، ص٥٧٤-٥٧٨

٢) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، المصدر السابق ، ص ٦٨

لئن تخاذل الزعماء العرب كثيراً تجاه القضية الفلسطينية لقد احسوا بنارها حين شاهدوا المؤامرات تحاك لاقرار التقسيم في اروقه الامم المتحدة ولقد جاهدوا جهاداً اصلياً في مسالك تلك الاورقه وفي سبيل قرار التقسيم ولكن القوى المعاديه كانت اقوى منهم واكثر

ان امريكا تتحمل الوزير الاكبر في النهاية الاليمة لقضية فلسطين فهي التي أتمت مابدأته بريطانيا وهي التي ساعدت على اقامة اسرائيل وتشريد العرب وهزيمة قضيتهم وكان يوم قرار التقسيم وهو ٢٦ من نوفمبر وتشرين الثاني ٢ ١٩٤٧ كان يوماً خطيراً في تاريخ الامة العربية .[١]

بعد قيام اسرائيل حاول نوري السعيد ان يحل مشكلة فلسطين على اساس قرار التقسيم لسنه ١٩٤٧ كان ذلك القرار نقطة البداية في امل نوري السعيد في أنشاء علاقات عملية مع اسرائيل

ولم يغرض نوري السعيد قبول القرار كما هو بل طلب اتخاذ قاعدة للمفاوضات بصورة سرية بين اسرائيل والدول العربية ادى طريق فريق ثالث

وكان نوري السعيد يشعر بان مجرد القبول كقاعدة سيزيل التوتر الى درجة كبيرة وهناك مجال للمساومة وكان يقبل بحق اسرائيل في المساحة التي خصصت لها بموجب القرار ولكنه يعتبر تجاوزه امراً غير مشروع ويتطلب من اسرائيل المساومة على الاراضي الاضافية التي ضمتها اليها . والى جانب التسوية المتعلقة بالحدود كان يريد اتخاذ قرار بعودة اللاحئين وكان يرى انه اذا اعترفت اسرائيل بصورة رسمية بعودة هولاء المشردين فالاثر العملي لهذا الاعتراف ضعيف وان عدد اللاجئين الذين يفيدون منه ويعودون الى وطنهم قليل ومع هذا الاعتراف بعودة اللاجئين الى وطنهم يجب ان تعطيهم اسرائيل تعويضا عما فقدوا واذا تم التوصل الى اتفاق من حيث المبدأ ان نوري السعيد سيقبل برفع المقاطعة الاقتصادية عن اسرائيل .[٢]

وقد وافقت الاحزاب الشيوعية العربية على قرار التقسيم لان الاتحاد السوفيتي وافق عليه فلما عادت جريدة صوت الاهالي الى الظهور وعالجت موضوع فلسطين قبل ١٥ مايس ١٩٤٨ معالجة وافية فكتبت مقالات عن مشاريع الاستعمار في البلاد العربية بعد احباط معاهدة جبر – بيفن وان الامة العربية قررت احباط قرار التقسيم والتي يثني عزمها ارسال قوة دولية لتنفيذه.[٣]

---

١) صالح مسعود ابو بصير ، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧١، ص٢٩٩

٢) فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، المصدر السابق ، ص٢٧

٣) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، المصدر السابق ، ص٢٣١

لقد اصبح اهتمام العراق حكومة وشعباً موجهاً في تلك الاونه بصفه خاصه الى قضية فلسطين كما اصبح اهتمام باقي الحكومات والشعوب العربية موجهاً اليها ايضاً وكان ذلك في سبيل الحيلولة دون أنشاء دولة صهيونية في الارض المقدسة ، فلما انشأ الصهاينه دولتهم في عام ١٩٤٨ توجه الانتباه الى عدم الاعتراف بها مع محاولة تقليص ظلها والقضاء عليها

فلما لم يجد شي من هذا نفعاً توجه الانتباه الى طلب المعونه من هيئة الامم المتحدة في سبيل ايقاف دولة الصهاينه عند قرارات الهيئة نفسها وكذلك في سبيل ارجاع حقوق ماياهز المليون نسمة من عرب فلسطين الذين تشردوا من ديارهم بسبب ذلك فلا المشردون استفادوا شيئاً من حقوق ولا الدولة العارمة أصيبت بسوء فكان لذلك كله اثر سيء في موقف الشعوب العربية من حكوماتها التي منيت بالفشل الذريع

فالقضية الفلسطينية التي اعتبرها العراق من قضاياه الخاصة الاساسية اصبحت عاملاً من عوامل القلق السياسي في البلاد وعلى هذا كانت الوعود الحكومية قبل نكبة ١٩٤٨ وفي اثناء حلولها وعوداً خطيره واسعة النطاق فلما حلت النكبة توجهت الاذهان الى شيء من التقليل والتماسي الاعذار ونوع جديد من الوعود الحكومية القاضية بالعمل في سبيل تحديد نطاق الخطر المائل والحد من نتائجة المريعه وخاصة ماتعلق منها بتشريد عرب فلسطين .[١]

ان الموقف البريطاني الذي قاد الامم المتحدة لاتخاذ قرار بتقسيم فلسطين جاء بمساندة امريكية واضحة ومنحازة للصهاينة وفي الوقت الذي لم تفعل بريطانيا شيئاً لحلفائها العرب بل على عكس اسهمت بمنح اليهود دولة اقتطعت من فلسطين وبقي الجزء العربي من فلسطين تحت رحمة الفكرة البريطانية الداعية لالحاقة بامارة شرق الاردن التي يرأسها الملك عبدالله

ان خطة التقسيم هذه التي نفذتها الدولتان الاستعماريتان قوبلت برفض شديد من الشعب العربي الذي خرج بمظاهرات اجبرت الجامعة العربية على عقد مؤتمرين الاول في لبنان بمدينة صوفرة والثاني في القاهرة لكنهما لم يتوصلا الى اي شيء واصبح العرب امام الامر الواقع

في تلك المرحلة كان العراق يمر باضطرابات داخلية نتيجة لتمرد الاكراد فضلاً عن هاجس الخوف الذي بات ينتاب من السلطة الحاكمة من الخطر السوفيتي والتيار الشيوعي الذي أخذ يتغلغل في الاوساط الشعبية .[٢]

---

١) زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص١٢٧ -١٢٨

٢) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص١٨٣

عادت جريدة الوطن للصدور في فترة امتازت بتزايد النشاطات الاستعمارية لانشاء دولة يهودية فأهتمت الجريدة بالقضية الفلسطينية وان اعدادها مابين (٤ اذار – ٣ تشرين الثاني ١٩٤٨) حيث اغلقت الجريدة بانها لاتخلو من معالجة او وجهة نظر عن القضية الفلسطينية

وان جريدة الوطن لم توافق عن مشروع التقسيم بل وقفت ضده ودعت احباط باعتباره مشروعاً غير عادل وغير قابل للتنفيذ . وأدانت محاولات امريكا للسيطرة على فلسطين ودعت الى توحيد الصفوف في سبيل تحرير فلسطين وأدانت اعتراف الدول الكبرى امريكا وروسيا بدولة اسرائيل المزعومة

ان مواقف الجريدة الوطن وصاحبها عزيز شريف اتجاه القضية الفلسطينية اثارت الشيوعيين العراقيين الذين هاجموا عزيز شريف بعنف واتهموه بأنه (سار في ذيل اليمينيين من كامل الجادرحي الى مهدي كبة في مهاجمة الشيوعيين والتقدميين ولكن بشعوذة متنكرة بالاصطلاحات الديمقراطية الماركسية) .[١]

تأييد الحزب الشيوعي العراقي لتقسيم فلسطين كتبت جريدة صوت الاهالي مقالاً بعنوان (شيوعيو العراق وقضية فلسطين) وصرحت الجريده صوت الاهالي ان الحزب الشيوعي العراقي تقوده فئة من الموتورين الذين ثبت انهم جاهلون بحقيقة المجتمع العراقي وقد ظهر تناقض سياسه الشيوعيين ومساسها بالمصالح الوطنيه والقوميه في مجال السياسه العربيه في العراق في قضيه حساسه هي قضيه فلسطين والنظر الى الصهيونيه وعندما دخلت الشعوب العربيه في صراع دموي ضد الصهيونيه (بالحزب الشيوعي العراقي) منشوراً سرياً بلغت باصحابه الجرأه ان تحدوا الشعوب العربيه كلها وتحدوا مصالحها وامانيها فاصدورا منشوراً طالبوا فيه بوقف القتال في فلسطين وسحب الجيوش العربيه منها وذلك ترديداً لسياسه الاتحاد السوفيتي ومطاليب ممثليه في مجلس الامن

وايضاً عالجت صوت الاهالي موضوع اللاجئين الفلسطينين وطالبت بتغيير سياسة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وطالب كامل الجادرحي بان تكون حرب فلسطين اجماعية تحشد لها جميع موارد الامة وقال ايضا ان الحكومات العربية غير شعبية وضعيفة وغير منظمة وان الصهيونية منظمة .[٢]

---

١) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٣٣٣- ٣٣٤

٢) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٢٣٦

ان موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الفلسطينية لم ينفرد به الحزب الشيوعي العراقي فقط وانما وقفته الاحزاب الشيوعية الاخرى في الوطن العربي
وفي الواقع ان موقف الاحزاب الشيوعية العربية اتجاه القضية الفلسطينية ادت الى تداعي هذه الاحزاب التي لم تصمد للقمع الشديد الذي أصابها في العراق ومصر وكذلك في سوريا ولبنان وهيأت هذه المواقف الفرصة أمام السلطات الحاكمة للانفراد بالاحزاب الشيوعية بعد ان عزلتها مواقفها عن الرأي العام الذي كان متحمساً للقضية الفلسطينية
ولقد واجه الحزب الشيوعي ظروفاً جديدة نشأت من اعلان الحرب الفلسطينية واعلان الاحكام العرفية فبدأت السلطة بتصفية العناصر الشيوعية ساعدها على ذلك موقف الشيوعيين من الحرب الفلسطينية الذي اثار الرأي العام ضدهم ، بدأت حملة الاعتقالات واسعة وفي يوم ١٦ – ١٧ ايلول ١٩٤٨ الغت الشرطة القبض على (٤١) شخصاً من اصل (٥٩) شخصاً وكان ذلك طلباً من قائد القوات العسكرية كانت قضية فلسطين تهم الحزب الاستقلال ودعا الحزب الى المقاومة الفعلية ومساندة حرب فلسطين وتنظيم حركة شاملة لانقاذ اراضي فلسطين تتعاون فيها الحكومات العربية والشعوب العربية .[١]

وفي الفترة الممتدة من شباط وحتى ١٥ مايس ناقش البريطانيون مشكلة فلسطين مع الوصي لوحده وحاولت السفارة البريطانية اعاقة الحكومة العراقية من ارسال الجيش العراقي الى فلسطين قبل نفاذ مدة الانتداب في فلسطين رغم ان الرأي العام كان يضغط على الحكومة لارسال الجيش العراقي الى فلسطين الا ان الحكومة لم تتردد بارسال الجيش بالتعاون مع الجيش الاردني
وان الاحداث المتسارعة في فلسطين وقيام الهجاناه والقوات الصهيونية بالهجوم على المدن الفلسطينية في نيسان ١٩٤٨ واحتلالها لاغلب المدن العربية اجبر ذلك الوضع القادة العرب على ارسال جيوشهم وفي ١٥ مايس تحرك الجيش العراقي الى فلسطين وكانت القوات العسكرية العراقية المشاركة في الحرب فلسطين قليلة وكان عدم استقرار الوضع الداخلي في العراق وكثرة الازمات الاقتصادية هي التي دفعته لعدم ارسال اعداد واسعة من الجيش .[٢]

---

١) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٣٧٤- ٣٧٤

٢) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص٦٩

انتقدت بريطانيا موقف العراق الذي وصفته بأنه مساند للمجاهدين الفلسطينين ، ونجد ان الدول العربية كانت غير قادرة على تحقيق الامال الفلسطينية لان الجيوش العربية التي ذهبت لمقاتلة اليهود لم تكن مستعدة استعداداً تاماً وكان ينقصها السلاح والذخيرة اما اليهود فأنهم اقاموا سلطتهم في مناطق فلسطين التي اعطيت لهم طبقاً لقرار التقسيم وكانت قوتهم المسلحة مجهزة تجهيزاً كاملاً لذلك صدم الوطنيون العرب عندما شهدوا هزيمة عام ١٩٤٨.[١]

وكانت اخر المعارك التي خاضها الجيش العراقي قبل الهدنة الاولى (١١ حزيران) معركة جنين التي تكبد فها اليهود خسائر فادحة ، الا ان الجيش العراقي لم يستفاد من نتائج المعركة عندما اصبح المجال مفتوحاً بعد انسحاب العدو من جوار جنين وذلك لانه كان في حالة دفاع وليس في حالة هجوم وان خطط الهجوم تختلف اختلافاً اساسياً عن الخطط الدفاعية

ولم يخض الجيش العراقي بعد معركة جنين ايه معركة مهمه اذا بعد استئناف القتال في (٩ تموز ١٩٤٨) خاض الجيش العراقي معارك موضعية واستمر في التزام حالة الدفاع وبقيت بيده منطقة مثلث – نابلس – طولكرم – جنين التي سلمت للجيش الاردني في نيسان ١٩٤٩ وعاد الجيش العراقي الى بلاده

ان حركات الجيش العراقي والمعارك التي خاضها البسالة والشجاعة التي أبداها الجندي والضباط وكان الجميع مدفوعين بعوامل وطنية قومية الا ان القيادة التي تولت الاشراف على اعداد هذه القوات وسيرها كانت قيادة غير أمينة وأضافة الى ذلك ان الاستعدادات العسكرية المطلوبة في القوة العراقية كانت غير مهيأه وتنقصها المعلومات عن العدو قواته واستحكاماته ولم تكن لديها الخرائط الكافية للمناطق التي تحارب فيها ، وكان الاهم كم هذا لم تكن هناك خطة حركات ولائحة حرب مهيأه سلفاً ليمكن في ضوئها تحشيد القوات الكافية لتنفيذها .[٢]

وان موقف الذخيرة في الجيوش العربية خظير جداً بخلاف موقف الذخيرة لدى اليهود فقد وصلتهم امدادات كثيرة في حين ان الدول العربية كانت لديها سوى كميات قليلة من الذخيرة ، ولم تكن الجيوش العربية قبل القتال في فلسطين مستعدة استعداداً كافياً لخوض الحرب .[٣]

---

١) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص٧٠

٢) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ٥٨٦

٣) رفعت سيد أحمد ، وثائق حرب فلسطين ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٨ ، ص٣٢٩

المبحث الخامس : قيام انتفاضة ١٩٥٢ في العراق

جاءت الانتفاضة أثر الدعوة الى الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي قدمتها أحزاب المعارضة العلنية على شكل مذكرات الى الوصي عبد الاله في (٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢) ولم ينظر الى الانتفاضة بنظرة جدية ، ثم تطور الامر الى اضرابات طلابية اعقبتها سلسلة من التظاهرات والمواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة لاسيما بين ٢٠ ، ٢٤ تشرين الثاني وكان من نتائجها اسقاط حكومة مصطفى العمري ، ثم تمكن السلطات الحكومية من أخمادها وتشكيل حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة الفريق نور الدين محمود (رئيس اركان الجيش) في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ – ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢) التي تصدت للقوى الوطنية واعلنت الاحكام العرفية وعطلت الصحف والاحزاب ،

شاركت جميع الاحزاب والقوى الوطنية في التهيئة لهذه الانتفاضة ودعمها وانتقل تأثير نشاطها من العاصمة بغداد الى المدن الاخرى ومنها السليمانية واربيل والموصل وكان للكورد واعضاء الحزب الديمقراطي الكوردي دورهم الفاعل في هذه الانتفاضة الى جانب هذه القوى الوطنية .[١]

عندما كانت الاحوال السياسية في البلاد تسير من سيىء الى أسوأ تظاهر (كلية الصيدلة والكيمياء) في بغداد وكان يطلبون ان يدخل تعديلاً على نظامها الداخلي يجعل الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً ي مواضيع صفته ، فنص تعديل الفقرة (ج) من المادة (٣٤) من النظام (على الطالب المعيد اعادة كافة مواضيع الصف الذي يرسب فيه) فقد اعتبروا طلاب الكلية والصيدلة والكيمياء ان هذا التعديل كان محاولة لتضييق فرص النجاح امامهم واجحافاً في حقوقهم فاحتجوا علية وأعلنوا الاضراب عن الدروس منذ (السادس والعشرين ١٩٥٢) وقد لقى اضرابهم تجاوباً ومساندة من قبل الطلاب في باقي الكليات والمعاهد العالية ،

وفي بداية الامر كانت الوزارة التي تتبعها هذه الكلية هي وزارة الصحة لم تعره اهتماماً لهذا الاضراب فلما استمر وطال امده ولقي مساندة من بقية الطلاب ، اوعزت وزارة الصحة الى هيأه الكلية بان تعلن عن هذا التعديل بانه لايشمل الصفوف الاخيرة في الكلية ولكن المضربين استمروا في اضرابهم وأعلنت كليات الطب والحقوق والتجارة وغيرها تضامنها مع طلاب كلية الصيدلة والكيمياء حتى يلغى التعديل شعرت وزارة الصحة بحراجة الموقف ، لذلك اصدرت نظاماً جديداً في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢بالغاء التعديل الذي تسبب في هذا الاضراب .[٢]

---

١) غانم محمد الحفو ، عبد الفتاح علي البوتاني ، الكورد والاحداث الوطنية خلال العهد الملكي ، دهوك ، ٢٠٠٥ ، ص٩٢

٢) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص٣١٨

وفي واقع الامر ان كلية الصيدلة كانت هي بداية التحرك الجماهير الذي عرف بانتفاضة تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ ولكن كان لهذه الانتفاضة عوامل موضوعية ذات طابع اجتماعي وسياسي واقتصادي ظل يعاني منها الشعب العراقي منذ وثبة كانون الثاني سنة ١٩٤٨ كما ان لها عوامل خارجية اذكت هذه الانتفاضة وأسبغت عليها طابعاً أوسع من ان يكون داخلياً ،
كان الشعب العراقي يعاني ارتفاع غلاء المعيشة اضافة الى البطالة وسلوك الطبقة الحاكمة في الاستهانة بحياة الناس وفساد سياسي وأخلاقي فضلاً عن خرق أحكام الدستور العراقي والتضييق على الحريات الفردية والرقابة الشديدة على الاحزاب وحرمان الاخرين من ممارسة الحياة الحزبية .[١]

في (٢٣ / تشرين الثاني) طافت في شوارع بغداد تظاهرات واسعة كان غالبية المشاركين فيها من طلبة الكليات الرافضين للاوضاع المتردية التي تعاني منها البلاد ، ورفع المتظاهرون شعارات ضد الحكومة والاستعمار البريطاني وطالبوا باسقاط حكومة مصطفى العمري والوصي عبد الاله
وطلب المتظاهرون ايضاً بتأميم الموارد الاقتصادية للبلد وخصوصاً النفط ، والذي يعد النفط القوة الدافعة للاستعمار في الشرق الاوسط والعامل الاساسي في تركيز النفوذ البريطاني في العراق وعد المتظاهرون ان السطة الحاكمة في البلاد عقبة في طريق الاصلاح
امتدت التظاهرات الى بقية المدن العراقية حيث شملت كربلاء والنجف والبصرة والموصل والحلة والناصرية وغيرها من المدن ، وفي العاصمة بغداد اصبحت الحكومة غير قادرة على السيطرة على الوضع فقامت بنزول الشرطة الى الشوارع لتفريق الحشود البشرية الكبيرة الغاضبة على الوضع السياسي في البلاد ، فوقعت مصادمات عنيفة بين الطرفين سقط العديد من المتظاهرين على أثرها .
وسيطر المتظاهرون بعد ذلك على مركز العاصمة بعد ان هاجموا مقر جريدة (عراق تايمس) واحرقوا مكاتبها وكذلك مكتب الخطوط الجوية البريطانية في تلك الفترة أدرك الوصي عبد الاله بأن زمام الامور لم تعد الحكومة قادرة على السيطرة ، وقد أكدت السفارة البريطانية في تقريرها السنوي لعام (١٩٥٢) على خطورة الوضع السياسي في العراق وكانت الحالة في منتصف شهر تشرين الثاني خطرة وكان على الحكومة ان تختار بين ان تستمر في الانتخابات او تذعن لمطالب الاحزاب المعارضة .[٢]

---

١) سالم عبيد النعمان ، المصدر السابق ، ص٣٤٥

٢) مهند عبد الكريم أبو رغيف ، المصدر السابق ، ص١٩٣

وعندما تأزم الموقف وعجزت الشرطة عن تفريق المتظاهرين وانها الاضطرابات قررت وزارة الداخلية تعزيز قوة الشرطة على الارض فأنزلت قوات جديدة نشرتها في الشوارع والساحات العامة التي كانت مسرحاً للمظاهرات
حاول الوصي سير اغوار المتظاهرين والوقوف على دوافعهم فدس أحد الضباط سراً بينهم فتعرف على مطالبهم وتوجهاتهم وقدر حجم معاناتهم لاوضاعهم ،
ان الاحزاب السياسية فقدت السيطرة على المتظاهرين بسبب اختلاف توجهاتهم واتساع رقعة التظاهر وضعف افراد الشرطة أمامهم وسيطر المتظاهرون في وسط النهار (٢٣ تشرين الثاني) على مركز العاصمة ، ان التغيير الوزاري اصبح ضرورياً فاستدعى جميل المدفعي وهو من السياسيين التقلديين القدماء وكلفه بتشكيل وزارة جديدة وعندما انتشر تكليفه هتف المتظاهرون بسقوطه بسبب نقمتهم عليه فاضطر الى الاعتذار .[١]

أعلن الوصي ان نور الدين محمود رئيس الاركان قد كلفه بتشكيل الوزارة الجديدة وطلب من الشعب ان يخلد الى الهدوء لانهاء حالة الاضطراب السائدة قامت الوزارة الجديدة فوراً باتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع فوزعت القطعات العسكرية على مناطق بغداد المختلفة وأخذ الجنود المشاة مواقعهم في نقاط متقاربة من الشوارع والساحات الرئيسية في (٢٤ تشرين الثاني) واعلنت الاحكام العرفية وعطلت جميع الاحزاب السياسية كما عطلت (١٧) جريدة وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات الشديدة فقد استمرت المظاهرات يوم (٢٤ تشرين الثاني) في مناطق مختلفة من بغداد هتف فيها المتظاهرون بسقوط الانقلاب العسكري والحكم الدكتاتوري ،
اصدرت الوزارة سلسلة من المراسيم والتعليمات منها اعلان منع التجول من الساعة السادسة مساءاً حتى الساعة السابعة صباحاً واذاع رئيس الوزارء منهاج حكومته الذي تضمن الوعود باعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم الكمركية والضرائب واتباع سياسة اقتصادية من شأنها ان تحافظ على الثروة القومية وجعل التعليم العالي مجاناً وتقوية الجيش وتأليف لجنة لاعداد قانون الانتخاب المباشر وتأليف لجنة اخرى للتحقيق في حوادث الانتفاضة وتطير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة .[٢]

---

١) محمد سهيل طقوش ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠

٢) ابراهيم خليل أحمد ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص١٧٣

وقد أمر رئيس الوزراء بانزال الجيش الى بغداد واستعمل الشدة مع المتظاهرين واطلق النار عليهم فقتل في باب الشيخ ثمانية عشر شخصاً وجرح كثيرون ،اصدرت الوزارة مرسوماً يجعل الانتخاب مباشر وأجرت الانتخابات بموجبه في ظل الاحكام العرفية وكان المعتقلون لا يزالون في المعتقلات ولما استقر الوضع افرج عن كامل الجادرجي وحسين جميل وقاسم حسن دون محاكمة
كان الحزب الوطني الديمقراطي قد أعد بياناً لينشر في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ غير ان الادارة العسكرية داهمت مقر الحزب والجريدة ومطبعة الاهالي واغلقت الحزب لذلك فان الحزب الوطني الديمقراطي يطالب بتأليف الحكومة فوراً لانقاذ البلاد من الوضع السيىء الذي ألت اليه .[١]

اصدرت الوزارة ايضاً بياناً اوردت فيه تسعيرة للمواد الغذائية التي ارتفعت اسعارها ارتفاعاً كبيراً والتي كانت أحد الاسباب التي أدت الى قيام الانتفاضة
وبهذا الشأن ان الوزارة تلقت العديد من البرقيات التي التي تؤيد اجراءاتها في وضع حد لتزايد الاسعار الغذائية والتي كانت تبث عبر الاذاعة غير ان بعض المواطنيين كانوا يسخرون من هذا البيان اذ ارسل أحد المواطنين من النجف برقية الى رئيس الوزراء عكست كلماتها طابع التهكم والسخرية من بيان الوزارة ، فتم القبض على صاحبها من قبل الشرطة فحكم علية من المجلس العرفي بالسجن لمدة ستة أشهر
وفي ٧ كانون الاول قلص قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد مدة حظر التجوال فأصبحت وفقاً لذلك من الساعة الثانية ليلاً وحتى الساعة الرابعة صباحاً ثم الغي أمر حظر التجوال والمرور في منطقة بغداد في ١١ كانون الاول بعد زوال الاسباب التي ادت الى اصداره
وبعد انتهاء اعمال اللجنة المكلفة باعداد لائحة قانون الانتخاب صدر في ١٦ كانون الاول ١٩٥٢ المرسوم ذي العدد (٦) لسنة ١٩٥٢ باجراء الانتخابات وفق مبدأ الانتخاب المباشر ، ومنع ايضاً حمل السلاح وألالات الجارحة على مختلف انواعها .[٢]

---

١) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٣١٩

٢) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص١٩٧

وبالرغم من قسوة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجديدة الانها لم تستطع في النهاية الا التسليم والاذعان لارادة الشعب ، واستمرت حكومة نور الدين محمود في الحكم حتى استقالتها في اواخر شهر كانون الثاني ١٩٥٣ واعقبتها وزارة جديدة برئاسة جميل مدفعي
ونرى بأن السبب الرئيسي لقيام تلك الانتفاضة الوعي السياسي لدى أبناء الشعب العراقي فأخذوا يطالبون بالاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث أخذت بالتطلع الى مايجري في العالم من تقدم في كافة الميادين ، في حين لم يجد أبناء الشعب من الحكومات العرفية المتعاقبة سوى التلاعب بمشاعر الرأي العام ولم تستخدم أي وسيلة للاصلاح وأبقت على اسلوبها المتوحش في أي حركة او ثورة او انتفاضة يعلنها الشعب ضدهم ، الا ان الوعي السياسي والشعور الوطني قد أخذ با لازدياد لدى أبناء الشعب العراقي للقضاء على تلك المرحلة من الحكم المنفرد في البلاد .[١]

ومع ان انتفاضة تشرين الثاني أنتهت بهذه السرعة الا ان سعة تأييد الشعب لها وليس الشعب البغدادي فقط امتدت الى الريف الفلاحي فانضمام الفلاحين يدل على عمق الوعي الشعبي
وتميزت الانتفاضة التي كان لها تأثير كبير في المسيرة المتطورة للحركة الوطنية بالعنف الشديد ضد السلطة القائمة والتماسك القوي بين القوى الوطنية .[٢]

بلورت انتفاضة ١٩٥٢ وضعاً سياسياً جديداً تمثل بقيام المتظاهرين بمواجهة الحكومة ، ان احداث تشرين الثاني ١٩٥٢ التي سموها الوطنيون بالانتفاضة قد وجهت اهانة واضحة للحكومة وعرضتها لهزيمة كبيرة وشكلت انعطافة مهمة في تاريخ الصراع بينها وبين القوى الوطنية .[٣]

---

١) مهند عبد الكريم ابو رغيف ، المصدر السابق ، ص١٩٥

٢) سالم عبيد النعمان ، المصدر السابق ، ص٣٤٨

٣) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص١٦٢

الخاتمة

شهد العراق خلال الفترة من (١٩٤٥- ١٩٥٢) سلسلة من الاحداث أثرت بشكل مباشر على الوضع السياسي الداخلي وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية فئات تطالب بالانفراج السياسي وعودة الحياة الديمقراطية والحرية للبلاد .

حاولت بريطانيا فرض سياستها في العراق ، ونظرت اصبحت الحاجة الى عقد معاهدة سميت بمعاهدة (بورتسموت ١٩٤٨) مما جعل الشعب العراقي يقود العديد من الاضطرابات والمظاهرات كبيرة طافت البلاد وبالتالي تم الغاء المعاهدة بفعل هذه المظاهرات التي كانت ستؤدي العراق في مشاكل دولية وكانت بريطانيا مع صراع مستمر مع الجيش العراقي كانت تقف امام تطويره وتسليحه وهو ما أثار الجيش ضدها ، وكانت تسعى الى عقد معاهدات لحماية مصالحها فقط ولكن كانت تقابل بالرفض والمقاومة من قبل الشعب العراقي .نلاحظ ايضاً كان لدى الجيش العراقي الشجاعة وعوامل وطنية وقومية لحماية فلسطين من القوات الصهيونية .

نرى ان الحكومات التي حكمت البلاد خلال هذه الفترة (١٩٤٥- ١٩٥٢) لم تعمل لصالح البلاد بل العكس عملت على خراب البلاد ، الا ان كان لدى الشعب العراقي الوعي الكبير لمواجهة مثل هذه الازمات الاقتصادية والاضطرابات .

قائمه المصادر

١- ابراهيم خليل أحمد ، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ، دار ابن الاثير، الموصل،١٩٨٩

٢- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة، زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٦

٣- توفيق السويدي، مذاكرتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط٢، الاردن، ٢٠١٠

٤- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق١٩٤١- ١٩٥٣، النجف الاشرف، ١٩٧٩

٥- حسن شبر، تاريخ العراق المعاصر (العمل الحزبي في العراق)١٩١٨- ١٩٥٨، ط١، بيروت، ١٩٨٩

٦- رفعت سيد أحمد، وثائق حرب فلسطين ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٨

٧- زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٣

٨- سالم عبيد النعمان، (نصف قرن من تاريخ وطن) موجز لتاريخ الحركة الوطنية العراقية، ط١، دار المدى للطباعة والنشر ، ٢٠١٢

٩- صالح مسعود ابو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١

١٠- طارق مجيد تقي العقيلي ، مقدمة في تاريخ العراق ، ط١، بغداد ، ٢٠١٦

١١- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٦٨

١٢- عبد الرزاق الحسني ، احداث عاصرتها، ط١، دار الرافدين ، بيروت ، ١٩٩٢

١٣- غانم محمد الحفو، عبد الفتاح علي البوتاتي، الكورد والاحداث الوطنية خلال العهد الملكي، دهوك، ٢٠٠٥

١٤- فاضل حسين ، الحزب الوطني الديمقراطي ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٦٢

١٥- فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، منشورات مكتبة افاق عربية للنشر ، بغداد

١٦- محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠

١٧- محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤- ١٩٥٨ ، ط١ ، بغداد، ٢٠٠٠

١٨- محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٥

١٩- محمود شاكر ، التاريخ المعاصر بلاد العراق (١٩٢٤- ١٩٩١) ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٢

٢٠- مهند عبد الكريم ابو رغيف ، الاحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي ابان العهد الملكي في العراق (١٩٢١- ١٩٥٨) ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٣

٢١- محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ ــ ١٩٥٨ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥

٢٢- ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ ــ ١٩٧٤ ، بغداد ، ١٩٧٤